البنك التونسي للتضامن

التقرير السّنوي
2014

الجلسة العامة العادية
(4 نوفمبر 2015)

الفـــهرس

الصفحة

I- تقديم البنك التونسي للتضامن	03
1- معطيات عامة	04
2- توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع	05
3- الحوكمة	05
4- الأرقام الأساسية للبنك التونسي للتضامن	08
II- المحيط الإقتصادي والمالي على الصعيد الوطني لسنة 2014	09
III - نشاط البنك	12
1- نشاط الإقراض	13
- المشاريع الصغرى	
- القروض الصغيرة	
- التمويل الإسلامي	
2- الإستخلاص	16
- المشاريع الصغرى	
- الحاسوب العائلي	
- القروض الصغيرة	
3- الموارد البشرية والتنظيم ونظام الرقابة الداخلية	17
- الموارد البشرية	
- التكوين	
- التنظيم والإعلامية	
- نظام الرقابة الداخلية	
4- الدراسات، التعاون والشراكة	19
- الدراسات	
- التعاون والشراكة	
IV - نتائج البنك التونسي للتضامن	21
1- القوائم المالية لسنة 2014	22
- الموازنة	
- التعهدات خارج الموازنة	
- قائمة النتائج	
- جدول التدفقات النقدية	
- تطور أهم المؤشرات المالية للبنك	
2- تحليل القوائم المالية لسنة 2014	26
- الموارد	
- الإستعمالات	
- التعهدات خارج الموازنة	
- النتائج	
V - مشاريع قرارات الجلسة العامة العادية	31

I- تقديم البنـك التونسي للتضامن

1- معطيات عامة

التسمية الإجتماعية:	البنك التونسي للتضامن
الشكل القانوني:	شركة خفية الاسم
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 845 537
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	pdg@bts.com.tn
تاريخ التأسيس:	22 ديسمبر 1997
المدة:	99 سنة
السجل التجاري:	B1162031997
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000
رأس المال:	40 000 000 دينار
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 65-2001 بتاريخ 10 جويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض
النظام الجبائي:	التشريع العام

2- توزيـــع رأس المـــال وحقوق الإقتراع :

في 31 ديسمبر 2014 يتوزع رأسمال البنك كالتالي وبالنسبة للأسهم وحقوق الإقتراع :

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ	النسبة المائوية
الدولة	1 550 200	15 502 000	38,76
الأشخاص المعنويون العموميون	600 100	6 001 000	15,00
الأشخاص المعنويون الخواص	252 200	2 522 000	6,31
الأشخاص الطبيعيون (قطاع الخاص)	1 597 500	15 975 000	39,93
المجموع	**4 000 000**	**40 000 000**	**100,00**

شروط المشاركة في الجلسات العامة العادية: (الفصل عدد 35 من القانون الأساسي للبنك التونسي للتضامن)

يمكن لكل مساهم يمتلك بمفرده على الأقل 10 أسهم أو تم تفويضه من طرف عدد من المساهمين يمتلكون على الأقل هذا العدد من الأسهم حضور إجتماعات الجلسة العامة أو إنابة من يمثلهم شريطة ترسيم اسمه بدفتر الشركة قبل الموعد المقرر لعقد الاجتماع بخمسة أيام، ويتم الاستدعاء إلى الجلسة العامة بالطرق القانونية.

3- الحوكمة

1.3- تركيبة مجـلس الإدارة

- **رئيس مجلس الإدارة :**
  - السيد محمد كعنيش
- **الأعضاء:**
  - السيدة آمـال الزاوي
  - السيدة نجوى بالحاج
  - السيد عمـاد التركي
  - السيد رضا الخلفـاوي
  - السيد التيجاني علجان
  - السيد رشيـد الصغير
  - السيد حبيب الحضيري
- **مراقب الدولة :**
  - السيدة بسمة الغزي

2.3- اللجان المتصلة بمجلس الإدارة

تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال إتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك.

اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي :

تتمثل أهم مهامها أساسا في:

- السهر على تركيز الآليات الملائمة للمراقبة الداخلية وصحة المعلومة المالية،
- ضمان متابعة ومراقبة أنشطة المراقبة الداخلية،
- اقتراح تسمية مراقبي الحسابات والمدققين الداخليين،
- إبداء الرأي في برنامج ونتائج مهام المراقبة.

اللجنة التنفيذية للقرض :

مكلفة خاصة بدراسة نشاط تمويل البنك حيث تبدي رأيها حول بعض أنواع القروض من ذلك القروض التي يتجاوز حجمها 100 ألف دينار وكذلك القروض الممنوحة للأشخاص الذين لهم علاقة بمؤسسة القرض على معنى الفصل 23 من القانون عدد 65-2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001.

لجنة المخاطر :

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والإلتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:

- وضع وتحيين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملياتية.
- المصادقة على نظام قيس ومراقبة المخاطر.
- مراقبة احترام الإدارة العامة لاستراتيجية التصرف في المخاطر التي تم وضعها.
- المصادقة على مخطط تواصل النشاط

3.3- الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال:

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- التاكد من تنفيذ الإلتزامات القانونية لمؤسسة القرض وتقيدها بالممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية،
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الإمتثال وتقييم آثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،

- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

4.3- مراقبي الحسابات:(لمدة ثلاث سنوات 2013-2014-2015)

- مكتب "CHEKIR" لصاحبه السيد هشام الشقير؛
- مكتب « ABC » لصاحبه السيد زياد خديم الله

4- الأرقام الأساسية للبنك التونسي للتضامن :

تتمثل حصيلة النتائج المالية للبنك خلال الثلاث سنوات الأخيرة في ما يلي :

(المبلغ بالألف دينار)	2012	2013	2014
النشاط			
مجموع الموازنة	735 039	840 694	886 427
إيداعات الحرفاء	42 103	52 360	62 795
جاري القروض للحرفاء (1)	678 686	691 978	751 304
جاري القروض للحرفاء باستثناء جمعيات القروض الصغيرة	516 094	557 980	618 737
النتائج			
هامش الفائدة	12 355	14 535	19 102
حجم العمولات	2 826	2 775	3 849
الناتج المصرفي الصافي	15 183	17 324	22 962
النفقات العامة	12 476	12 863	15 223
النتيجة الصافية	(2 816)	(120)	3 582
الأموال الذاتية	38 908	38 847	42 498
النسب المالية			
مردودية الأموال الذاتية	%-7,2	%-0,3	%8,43
ضارب الاستغلال (النفقات العامة للاستغلال/الناتج المصرفي الصافي)	%82	%74	%66,3
العمولات / الأجور	%30	%28,75	%32,89
الناتج الصافي/عدد الأعوان (أ.د)	51	59	77

(1) بما في ذلك القروض الصغيرة المسندة عن طريق الجمعيات (اتفاقية تمويل لفائدة الدولة).

حافظ البنك على إحترام جميع المؤشرات الترتيبية للمراقبة الحذرة.

النسبة القانونية	31/12/2012	31/12/2013	31/12/2014	الحد الأدنى القانوني
نسبة السيولة	تفوق %100	تفوق %100	تفوق %100	%100
نسبة القدرة على الإيفاء بالدين	%58	%37	%42	%10

II- المحيط الإقتصادي والمالي الوطني لسنة 2014

بانتهاء المرحلة الإنتقالية وتكوين حكومة جديدة فتحت تحديات جمّة من أهمها إصلاح المالية العمومية ومراقبة تدهور الرصيد الجاري (8,9% من الناتج الداخلي الخام) في وضع اجتماعي يتسم بمطالب زيادات في الأجور.

وقد أظهر الإقتصاد الوطني نسبة نمو بلغت 2,5% مع العلم أن النسبة المنتظرة لسنة 2015 تبلغ 3% أي نسبة تبقى ضعيفة مقارنة بالتحديات في مجال تنشيط الإستثمار والتشغيل.

انخفضت نسبة البطالة لتبلغ 15,2% سنة 2014 مقابل 16,5% سنة 2013.

وقد أقفلت المدخرات من العملة الصعبة السنة في مستوى 13.097 مليون دينار أي ما يعادل 112 يوما من الواردات مقابل 11.603 مليون دينار و106 يوما سنة 2013 ، في المقابل ، بلغت المداخيل السياحية بالعملة 3.576 مليون دينار متدعمة بالتقلص الكبير لقيمة الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية في 2014 ، وقد أقفلت السنة بارتفاع بنسبة 11% مقارنة بسنة 2013 و1,5% مقارنة بسنة 2010.

وقد عرف رصيد المبادلات التجارية تزايدا للواردات (6,4+% مقابل 3,5+% سنة 2013) وتباطؤا للصادرات (2,5+% مقابل 4,3%) مما أدى إلى تراجع لنسبة التغطية بـ2,5 نقطة مائوية تبلغ 67,6%.

وقد تأثر مؤشر الأسعار للإستهلاك العائلي بإرتفاع أسعار المواد الغذائية (0,3+%) والملابس والأحذية (1,3+%) ليمرّ من 6% سنة 2013 إلى 5% سنة 2014.

كما سجلت سنة 2014 تحسنا ضعيفا للنمو الاقتصادي بتونس بلغ 2,5%.

وتأخذ نسبة النمو هذه في الإعتبار عودة النشاط الفلاحي وتطور، ولو بنسق أضعف من السنة الماضية للقيمة المضافة للصناعات المعملية والخدمات وذلك على الرغم من تراجع نمو الصناعات غير المعملية.

وقد ارتفعت القروض للإقتصاد من جهتها بنسبة 9,5% أي بنسق أسرع من ذلك المسجل سنة 2013 (6,8%).

وقد تواصل تحسن السيولة البنكية الذي تم تسجيله في الثلاثي الثالث من سنة 2014 خلال الربع الأخير من السنة أساسا بسبب تقلص الضغوطات على سوق الصرف في علاقة بتراجع عمليات شراء العملة من طرف البنوك لدى البنك المركزي التونسي من جهة وبسبب التأثير التوسعي للتداول الورقي على خزينة البنوك من ناحية أخرى.

خلال الثلاثي الرابع من سنة 2014، أدى تراجع طلب البنوك الدائنة على السيولة (363- مليون دينار) مع تحسن عرض السيولة من طرف البنوك المقرضة (24+ مليون دينار) إلى تراجع الإحتياجات الصافية للسيولة المتأتية من طرف البنوك.

وقد مرت النسب المتوسطة في السوق النقدية من 4,74 في جانفي 2014 إلى 4,93 نهاية سنة 2014.

وقد سجل سعر صرف الدينار في السوق بين البنوك تراجعا بـ11,5% سنة 2014 مقابل الدولار الأمريكي وبـ2,5% بالنسبة للدرهم المغربي وتحسنا طفيفا بـ0,2% مقارنة باليورو و0,5% مقارنة باليان الياباني. وبصفة خاصة، فإن تحسن قيمة الدينار مقابل اليور تبين تحسنه بداية من شهر جويلية بعد تقلصه بنسبة 1,6% خلال السدادي الأول من السنة. وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف اليورو مقابل الدولار في سوق الصرف العالمية قد تحسن بنسبة 12% في 2014 خاصة خلال السداسي الثاني.

III- نشـاط البنـك

I- نشاط الإقراض

1.1- تمويل المشاريع الصغرى

❑ المصادقات

سجّل نشاط البنك خلال سنة 2014 في مجال تمويل المشاريع الصغرى تطورا ملحوظا حيث بلغ عدد المصادقـــات 11 339 بمبلغ قروض يفوق 112,3 مليون دينـــار (م د) وبكلفة إستثمارات جملية تقدّر بـ150,6 م.د مقابل 9597 قرض بمبلغ قروض 99,146 م.د وكلفة إستثمار بـ 142,3 م د خلال سنة 2013 مسجلا بذلك زيادة تقدر بـ13,9% من حيث عدد القروض و8,6% على مستوى حجم القروض.

	2012	2013	2014	نسبة التطور (%) 2014/2013
عدد المصادقات	6 016	9 947	11 339	+13,9
مبلغ القروض(م د)	61,3	103,4	112,3	+8,6
كلفة الإستثمارات (م د)	85,6	142,3	150,6	+0,7

ومن المنتظر أن تساهم القروض المسندة خلال سنة 2014 في إحداث حوالي 300 17 موطن شغل.

وبذلك تكون الحصيلة الإجمالية منذ إنطلاق نشاط البنك سنة 1998 إلى موفى سنة 2014 كما يلي :

- العدد الجملي للمصادقات : **147.718** قرض
- المبلغ الإجمالي للقروض : **1.016,677** م.د
- الكلفة الجملية للمشاريع : **1.415,021** م.د

أ-التوزيع القطاعي للمشاريع الصغرى :

يبرز التحليل القطاعي إستئثار قطاع الخدمات بنسبة 64% من مبلغ المصادقات مقابل 25% للمهن الصغرى و6% للصناعات التقليدية وقرابة 5 % للقطاع الفلاحي كما يبيّنه الجدول التالي:

القطاعات	2012			2013			2014			
	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	%
الفلاحة	289	4,8	2,9	514	5,2	4,6	561	4,9	5,4	4,8
الصناعات التقليدية	1336	22,2	3,9	1991	20,0	5,6	2598	22,9	6,8	6,1
المهن الصغرى	1443	24,0	14,6	2482	25,0	24,1	2965	26,1	28,1	25,0
الخدمات	2948	49,0	39,9	4960	49,9	69,1	5215	46,0	72	64,1
المجموع	**6016**	**100,0**	**61,3**	**9947**	**100,0**	**103,4**	**11339**	**100,0**	**112,3**	**100,0**

ب-التوزيع الجهوي للمشاريع الصغرى:

سجلت كافة الولايات تطورا في عدد المصادقات خلال سنة 2014 مقارنة بالسنة الماضية وتقدر حصة الجهات الداخلية بـ**45%** من عدد المصادقات مقابل 47,3% سنة 2013. ويعود بالأساس إلى تراجع عدد المطالب الوافدة على البنك من هذه الجهات.

الجهات	2012			2013			2014		
	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)
تونس الكبرى	1665	27,7	21,7	2623	26,4	31,8	3113	27,5	38,4
الشمال الشرقي	456	7,6	5,2	973	9,8	11,3	1154	10,2	12,2
الشمال الغربي	866	14,4	6,1	1084	10,9	8,8	1304	11,5	9,9
الوسط الشرقي	1130	18,8	12,4	1746	17,6	17,9	2072	18,3	18,7
الوسط الغربي	682	11,3	5,6	1034	10,4	10,2	1038	9,2	9,9
الجنوب الشرقي	475	7,9	4,9	1043	10,5	11,6	942	8,3	8,9
الجنوب الغربي	742	12,3	5,4	1444	14,5	11,8	1716	15,1	14,3
المجموع	**6016**	**100,0**	**61,3**	**9947**	**100,0**	**103,4**	**11339**	**100,0**	**112,3**

ت -توزيع المصادقات حسب المستوى التعليمي :

سجلت سنة 2014 إرتفاعا ملحوظا في حصة حاملي الشهادات العليا مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت 2202 مصادقة بمبلغ يزيد عن 36,7 م د أي ما يمثل 19,4% من عدد المصادقات و 33% من حجم القروض مقابل 015 2 مصادقة بمبلغ يناهز 35 م د خلال سنة 2013 .

ويبرز الجدول التالي توزيع القروض حسب المستوى التعليمي خلال سنتي 2013-2014:

المستوى التعليمي	2012			2013			2014		
	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)
حاملي شهادات عليا	1445	24,0	25,7	2015	20,3	34,9	2202	19,4	36,7
مستويات أخرى	4571	76,0	35,6	7932	79,7	68,5	9137	80,6	75,6
المجموع	**6016**	**100,0**	**61,3**	**9947**	**100,0**	**103,4**	**11339**	**100,0**	**112,3**

ث- توزيع القروض حسب النوع الإجتماعي :

سجلت حصة المرأة خلال سنة 2014 تطورا من 38,7% من عدد القروض سنة 2013 إلى 41,6% خلال سنة 2014، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة تشهد تحسنا ملحوظا من سنة إلى أخرى.

النوع الإجتماعي	2012			2013			2014		
	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)
الرجل	3753	62,4	44	6097	61,3	74,6	6619	58,4	79,8
المرأة	2263	37,6	17,3	3850	38,7	28,8	4720	41,6	32,5
المجموع	**6016**	**100,0**	**61,3**	**9947**	**100,0**	**103,4**	**11339**	**100,0**	**112,3**

❑ الإنجازات والدفوعات

تطوّر حجم دفوعات القروض من 95,8 م.د خلال سنة 2013 إلى 121,8 م.د خلال سنة 2014 أي بزيادة تقدّر بـ28%.

نوعية القروض	2012		2013		2014	
	العدد	مبلغ القروض (م د)	العدد	مبلغ القروض (م د)	العدد	مبلغ القروض (م د)
قروض متوسطة المدى	3696	44,7	3597	57,5	4313	72,1
دعم الأموال الذاتية (1)	1737	13,2	3901	24,1	1737	25,3
دعم المشاريع التي تمر بصعوبات	-	-	325	1,3	1952	9,5
قروض قصيرة المدى	1209	4	2816	12,9	3495	14,7
المجموع	**6642**	**61,9**	**10639**	**95,8**	**13449**	**121,8**

(1) FONAPRAM + اعتماد الانطلاق

2.1- منظومة القروض الصغيرة:

استأنفت منظومة القروض الصغيرة نشاطها خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 2014 وذلك بعد صدور القانون عدد 46 لسنة 2014 مؤرخ في 24 جويلية 2014 الذي يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، وذلك بعد أن توقفت بالكامل عن النشاط خلال سنة 2013.

وقد تمكن البنك خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 2014 من:

- إبرام عقود برامج مع 148 جمعية بإعتمادات قدرها 24,4 م د.
- إنجاز دفوعات لفائدة الجمعيات بحوالي 22,7 م د.

وقد مكنت الإعتمادات المحالة من إسناد 364 16 قرض صغير بمبلغ في حدود 20,3 م د. على أن يتم استعمال بقية البرامج بداية سنة 2015.

3.2- التمويل الإسلامي:

تم خلال سنة 2014 مواصلة تنفيذ برنامج دعم تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي وذلك من خلال:

- الإعلان عن طلب عروض دولي وضبط قائمة بـ 6 مكاتب لإستشارتها،
- قبول العروض وتقييمها لإختيار المكتب الذي سيرافق البنك في الإستشارات الفنية والتدريب والتدقيق والتنسيق الشرعي.
- عقد جلسة لمجلس الأمناء وجلستي عمل لكل لجنة (اللجنة الاستشارية، اللجنة الفنية، لجنة الجودة).

2- الإستخلاص :

سجل البنك في موفى سنة 2014 نسبة إستخلاص عامة بـ67,7% بالنسبة لجميع القروض التي يسندها البنك مقابل نسبة بـ66,9% في موفى سنة 2013.

1.2- قروض تمويل المشاريع الصغرى :

بلغ مجموع المبالغ التي حلّ أجل إستخلاصها خلال سنة 2014 ما يزيد عن 98,5 م د. وتقدر المبالغ المستخلصة خلال نفس الفترة ما قدره **72,5 م.د** أي بنسبة إستخلاص تقدر بـ**73,6 %** مقابل 62 م د ونسبة إستخلاص بـ 64,1 % خلال سنة 2013:

السنة	2012	2013	2014	التطور 2014/2013
المابلغ التي حل أجلها (م د)	100,7	96,731	98,537	+1,806
المابلغ المستخلصة (م د)	59,68	62,016	72,521	+10,505
نسبة الإستخلاص (%)	59,26	64,11	73,60	+9,49

ويعود هذا التحسن إلى العوامل التالية:

- القيام بحملات خصوصية لتحسين نسب الإستخلاص من ذلك:
  - التعاقد مع شركة متخصصة في إرسال البريد بتوجيه حوالي 10 آلاف مراسلة ومكنت من إستخلاص قرابة **3,9 م د**،
  - عمليات ميدانية من المصالح المركزية لدعم بعض الفروع الجهوية على غرار صفاقس وبنزرت وتونس الكبرى وقبلي.
- تنشيط إجراءات التعويض من الصندوق الوطني للضمان بعنوان القروض غير قابلة للإسترجاع:
  - عدد الملفات التي تمت إحالتها للتعويض: 793 (مقارنة بـ392 أد خلال السنوات السابقة)
  - المبالغ المطلوب تعويضها: 3,1 م د (مقارنة بـ1,2 م د خلال السنوات السابقة)
  - المطالب التي تم تعويضها: **176** ملف بمبلغ قدره **0,5 م د** (مقارنة بـ1,2 م د خلال السنوات السابقة)

2.2- قروض تمويل إقتناء الحاسوب العائلي:

توقف البنك عن إسناد هذا الصنف من القروض منذ سنة 2011، وقد تم تبعا لذلك تسجيل تقلص في المبالغ التي حل أجل خلاصها خلال سنة 2014 من 1,9 م د في سنة 2013 إلى 931 ألف دينار سنة 2014. ولمعالجة وضعية المبالغ المتخلدة بذمة الحرفاء، قام البنك باتخاذ جملة من الإجراءات تمثلت أساسا في مراسلة المنتفيعين الذين لهم متخلدات بالذمة بريديا لدعوتهم لتسوية وضعيتهم.

3.2- منظومة القروض الصغيرة:

تواصل تراجع حجم المبالغ المستخلصة من 44,3 م.د خلال سنة 2012 إلـى 29,3 م.د خلال سنة 2013 وإلى حوالي **24,1 م د خلال سنة 2014** إلا أن إستئناف النشاط خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 2014 مكّن من إستعادة نسق الإستخلاص خلال هذه الفترة حيث تمت خلال الأربعة أشهر الأخيرة لسنة 2014، إحالة ما يزيد عن **17,8 م د** من قبل الجمعيات إلى البنك بعنوان الإستخلاصات.

وتقدر النسبة العامة للإستخلاص إلى موفى سنة 2014 بحوالي **81%** .

3- الموارد البشرية والتنظيم والرقابة الداخلية

1.3- الموارد البشرية

عدد الموظفين :

بلغ عدد موظفي البنك 298 موظفا في موفى ديسمبر 2014، يتوزعون كما يلي:

أ- حسب الصنف :

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	184	62
أعوان التسيير	36	12
أعوان التنفيذ	62	21
أعوان متعاقدون (في إطار إلغاء المناولة)	15	5
أعوان ملحقون لدى البنك	1	0
المجموع	**298**	**100**

تقدر نسبة التأطير بـ**62 %** وهو مؤشر هام لمزيد تحسين خدمات ومردودية أنشطة البنك.

ب-حسب النوع الإجتماعي :

	العدد	النسبة (%)
رجال	174	58
نساء	124	42
المجموع	**298**	**100**

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ**42%**.

ت-حسب الفئة العمرية :

	العدد	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	0	0
35-25 سنة	74	25
50-36 سنة	186	63
55-51 سنة	22	7
55 سنة ما فوق	16	5
المجموع	**298**	**100**

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة): **88%**.

2.3- التكـويــن

قام البنك خلال سنة 2014 بعديد الأنشطة التكوينية لفائدة الأعوان سواءا داخل المؤسسة أو خارجها لتطوير الكفاءات وتأهيل المهارات الفنية في عدة مجالات (الدروس البنكية، التدقيق الداخلي، المحاسبة، الشؤون القانونية والشراءات، الإعلامية، التمويل الإسلامي، إلخ) . وقد بلغ عدد المستفدين من هذه البرامج التكوينية 67 مستفيدا إضافة إلى 15 إطارا منتفعا بالتكوين لدى الأكاديمية البنوك المالية، وبذلك يرتفع العدد الجملي للمنتفعين بالتكوين خلال سنة 2014 إلى **82 إطار**.

وقد بلغت نفقات التكوين خلال سنة 2014 ما قدره **146,136 أد** مقابل 93,928 أد خلال سنة 2013.

3.3- التنظيـم والإعلامية:

تـمّيزت سنة 2014 في مجال تطوير الإطار التنظيمي للبنك بإصدار عديد المذكرات والمناشير تهدف إلى تحسين خدمات البنك وإضفاء مزيد النجاعة في إجراءات العمل المعتمدة وإحترام الإلتزامات القانونية والتشريعية للبنك. كما واصل البنك تعزيز نظامه المعلوماتي أساسا بـ :

- دعم البنية الأساسية الإتصالية من خلال تركيز منظومة إتصالية جديدة متطورة (téléphonie IP)،
- تثبيت المنظومة المعلوماتية (Unibank) وتوسيع مجال إستغلالها بإقتناء 150 رخصة إستعمال جديدة وتجديد عقد صيانة هذه المنظومة وتطويرها لتستجيب للمقتضيات الجديدة في مجال الخصم من المورد التي جاء بها قانون المالية لسنة 2014 ،
- تدقيق منظومة الإستخلاص قصد ضبط إحتياجات البنك لإقتناء تطبيقة خاصة بالتصرف في النزاعات،
- تدعيم أسطول المعدات الإعلامية للبنك (حواسيب، آلات طابعة، إلخ).

4.3- نظام الرقابة الداخلية:

تميّز نظام الرقابة الداخلية للبنك خلال سنة 2014 بالقيام بالأعمال التالية:

- إحداث لجنة المخاطر،
- تسمية عضوين مستقلين بمجلس إدارة البنك لرئاسة لجنة المخاطر واللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي،
- إنهاء المتابعة لتقارير مراقبي الحسابات لسنوات (2010 و2011 و2012)،
- المصادقة على ميثاق الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال وتقرير نشاطه لسنة 2013 وبرنامج عمله لسنة 2014،
- إحداث لجنة تنسيق نظام المراقبة الداخلية (3CI).

4- الدراسات، التعاون والشراكة

1.4- الدراسات:

حرص البنك خلال سنة 2014 على التركيز على الجوانب النوعية في تدخلاته وذلك من خلال القيام بعديد الدراسات والمهمات التي ستساعده على وضع الآليات الكفيلة بإضفاء النجاعة على أنشطته. وتتعلق أساسا بالمجالات التالية:

- الإنتهاء من الدراسة التقييمية المتعلقة بمنظومة القروض الصغيرة الممولة من قبل البنك الإفريقي للتنمية،
- إبرام عقد خدمات في مجال المرافقة والإحاطة المحاسبية،
- إبرام عقد خدمات في مجال الإحاطة والإستشارة الجبائية،
- إبرام عقد مع مكتب مختص لجرد الممتلكات الثابتة للبنك،
- إبرام عقد خدمات يتعلق بتطوير الصورة التسويقية والعلامة التجارية للبنك،
- إبرام عقد مع مكتب مختص لتقييم وتدقيق إجراءات وأساليب الإستخلاصات والنزاعات وآفاق تطويرها،
- الشروع في إنجاز مهمة تتعلق بتصفية الحسابات العالقة بالبنك.

2.4- التعاون والشراكة:

تميزت سنة **2014** بمواصلة العمل بعديد إتفاقيات الشراكة مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والمندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي بالإضافة إلى إبرام إتفاقيات جديدة ، نذكر منها بالخصوص :

- إتفاقيات حول توفير التمويل الذاتي للحاصلين على موافقات مبدئية للتمويل من قبل البنك (Britch gaz-strom- Fondation Suisse-Serept - سوق التنمية)،
- مواصلة تنفيذ برنامج إيزو (ISO.26000) المؤسسة ذات المسؤولية الإجتماعية (Entreprise Sociétale) ،
- الشروع في بلورة شراكات جديدة مع برنامج صندوق الصداقة القطري لتدعيم تمويل المشاريع لفائدة حاملي الشهادات العليا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) .

IV- نتائج البنك التونسي للتضامن

1- القوائـم الماليـة

1.1- الموازنـة

(بالألف دينار)

	2013-12-31	2014-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
الأصـول				
الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	3 120	2 976	<144>	<4,6>
مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية	113 942	96 424	<17 518>	<15,4>
مستحقات على الحرفاء	691 978	751 304	59 326	8,6
محفظة سندات االاستثمار	2 537	2 350	<187>	<7,4>
الأصول الثابتة	6 618	7 551	933	14,1
أصول أخرى	22 499	25 822	3 323	14,8
المجموع	**840 694**	**886 427**	**45 733**	**5,4**
الخصـوم والأموال الذاتية				
الخصـــوم				
البنك المركزي وح ج البريدية	3 711	2 912	<799>	<21,5>
المؤسسات المالية والبنكية	1 047	963	<84>	<8,0>
ودائع وأموال الحرفاء	52 360	62 795	10 435	19,9
موارد خصوصية	725 622	755 976	30 354	4,2
خصوم أخرى	19 107	21 283	2 176	11,4
مجموع الخصوم	**801 847**	**843 929**	**42 082**	**5,2**
الأمـــوال الذاتيـة				
رأس المال	40 000	40 000	-	-
الإحتياطات	4 021	4 090	69	1,7
أرباح مؤجلة	<5 054>	<5 174>	<120>	<2,4>
نتيجة الفترة	<120>	3 582	3 702	3085
مجموع الأمـــوال الذاتيـة	**38 847**	**42 498**	**3 651**	**9,4**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**840 694**	**886 427**	**45 733**	**5,4**

2.1- التعهـدات خارج الموازنـــة

(بالألف الدينار)

	2013-12-31	2014-12-31
كفالات وضمانات مقدمة	641	880
التزامات مقدمة	-	-
مجموع الخصـوم المحتملة	**641**	**880**
تعهدات التمويل المقدمة	68 226	66 057
تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)	695	695
مجموع التعهدات المقدمة	**68 921**	**66 752**
التعهدات التمويل المقبولة	30 588	33 582
ضمانات مقبولة	523 702	584 008
مجموع التعهدات المقبولة	**554 290**	**617 590**

3.1- قائمة النتائج

(بالألف دينار)

	2013-12-31	2014-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	18 988	25 096	6 108	32,2
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	16 199	21 236	5 037	31,1
عمليات مع البنوك	3 305	6 115	2 810	85,0
عمليات مع الحرفاء	12 894	15 121	2 227	17,3
ارباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية	14	11	<3>	<21,4>
عمولات	2 775	3 849	1 074	38,7
أعباء الإستغلال البنكي	<1 664>	<2 134>	470	28,2
فوائد مدينة	<1 664>	<2 134>	470	28,2
خسارة على حافظة السندات والعمليات المالية	-	-	-	-
الناتج البنكي الصافي	17 324	22 962	5 638	32,5
مخصصات المدخرات	<3 713>	<2 822>	<891 >	<24,0>
إيرادات إستغلال أخرى	18	113	95	527,8
الأجور	<9 652>	<11 700>	2 048	21,2
أعباء الإستغلال العامة	<3 211>	<3 523>	312	9,7
مخصصات الإستهلاكات	<848>	<1 119>	271	32,0
نتيجة الإستغلال	<82>	3 911	3 993	4869,5
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى	1	3	2	200,0
الأداء على الشركات	<39>	<332>	293	751,3
نتيجة الأنشطة العادية	<120>	3 582	3 702	3085
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	-	-	-	-
النتيجة الصافية	<120>	3 582	3 702	3085
تغيرات محاسبية	-	-	-	-
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	<120>	3 582	3 702	3085

4.1- جـــدول التدفّقـــات النقديـــة

	2013-12-31	2014-12-31
نشاط الاستغـــــلال		
مداخيل الاستغلال البنكي	18 391	24 540
أعباء الإستغلال البنكي	<43>	<33>
إيداعات أو سحوبات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى	-	-
اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء	<36 236>	<56 351>
إيداع أو سحب ودائع الحرفاء	1 177	4 425
مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين	<10 419>	<11 252>
تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال	24 315	<4 248>
الأداء على الشركات	<41>	<35>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال	**<2 856>**	**<42 953>**
نشـــــاط الإستثمـــــار		
فوائد ومرابيح متأتية من محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات أصول ثابتة	<386>	<2 051>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار	**<386>**	**<2 051>**
نشـــاط التمويـــــــل		
تسديد ديون	<4 484>	<4 964>
زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية	98 377	33 217
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل	**93 893**	**28 252**
تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية	90 651	<16 752>
السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية	22 143	112 794
السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية	**112 794**	**96 042**

2- تحليل القوائم المالية لسنة 2014

سجل البنـك نموا في حجم موازنتـه بنسبة 5,4 % لتبلغ ما قيمته 886,427 مليون دينار (م د) فـي 31 ديسمبر 2014 مقابل 840,694 م د في نهاية سنة 2013.

وفي هذا الإطار سجل بند المستحقات على الحرفاء الذي يمثل بمفرده 84,8% من أصول البنك تطورا بنسبة 8,6% في المقابل سجل بند الموارد الخصوصية الذي يستأثر بـ 85,3% من مجموع الموازنة نموا بنسبة 4,2%.

كما حقق البنك في 31 ديسمبر 2014 ناتجا بنكيا صافيا بـ22,962 م د مسجلا بذلك تطورا بـنسبة 32,5% مقارنة بمـا حققه خلال سنة 2013. كما تحسنت النتيجة الصافية من نتيجة سلبية بـ120 ألف دينار خلال سنة 2013 إلى نتيجة إيجابية بـ3,582 م د خلال سنة 2014.

1.2- المـوارد

الأموال الذاتية :

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 42,498 م د في 31 ديسمبر 2014 مقابل 38,847 م.د سنة 2013. وتتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (40 م د) وإحتياطـات قدرها 4,090 م د ونتائج سلبية مؤجلة بمبلغ 5,174 م د ونتيجة صافية إيجابية لسنة 2014 في حدود 3,582 مليون دينار.

الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 843,929 م د في موفى سنة 2014 مقابل 801,847 م د في وفى سنة 2013، وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية :

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2014 بـ30,354 م د إذ بلغت في موفى هذه السنة 755,976 م د مقابل 725,622 م د في موفى سنة 2013. وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

الموارد الداخلية	المبلغ (م د)	النسبة (%)
خط تمويل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	246,161	32,56
الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	183,100	24,22
الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	179,128	23,69
البرامج الخصوصية للصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	24,632	3,26
اعتماد من الدولة	20,000	2,65
خط تمويل مال متداول الصناعات التقليدية	13,181	1,74
موارد وزارة الفلاحة (قروض صغيرة)	10,000	1,32
خط اعتماد الانطلاق	14,990	1,98
الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية	6,527	0,86
برنامج التعاون التونسي البلجيكي	1,857	0,25
البرنامج الجهوي للتنمية	1,100	0,15
خط تمويل BRITCH GAZ	1,505	0,20
خط تمويل ETAP AUTOFINANCEMENT	0,475	0,06
برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)	0,444	0,06
خط تمويل STORM	0,197	0,03

برامج أخرى	0,304	0,03
مجموع الموارد الداخلية (1)	**703,501**	**93,05**
الموارد الخارجية		
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	49,834	6,59
خط تمويل البنك الإسلامي للتنمية	2,641	0,36
مجموع الموارد الخارجية (2)	**52,475**	**6,94**
مجموع الموارد الخصوصية (1)+(2)	**755,976**	**100,0**

ودائع وأموال الحرفاء

سجل رصيد ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك إرتفاعا بـ10,435 م د أي بنسبة 19,9% حيث بلغ في موفى سنة 2014 ما قدره 62,795 م د منها 57,364 م د بعنوان الحسابات الخاصة بقروض تمويل المشاريع الصغرى.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

انخفضت المبالغ المرصودة بالخزينة العامة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية في موفى سنة 2014 لتبلغ 2,912 م د مقابل 3,711 م د سنة 2013.

الخصوم الأخرى

إرتفع بند الخصوم الأخرى من 19,107 م د سنة 2012 ليبلغ 21,283 م د في موفى 2014 ، وهو يمثل أساسا أعباء للدفع بعنوان تأمينات وضمانات (6,877 م د) وأعباء إجتماعية (4,655 م د) ورصيد حسابات ما بين الإدارات (4,959 م د) .

2.2- الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 59,326 م د أي بنسبة 8,6 % لترتفع من 691,978 م د في نهاية سنة 2013 إلى 751,304م د في موفى سنة 2014 وهي مبوبة كما يلي:

البند	المبلغ (م د)
قروض متوسطة المدى	476,578
إعتمادات مسندة من ص و ن ص ت م ص	169,090
فوائد غير مستخلصة	30,889
فوائد للقبض	0,805
القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	132,567
مدخرات على القروض	-30,844
فوائد مخصصة	-31,049
عمولات وفوائد دائنة على الحرفاء	3,268
المجموع	**751,304**

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة

إنخفض مبلغ هذا البند من 3,120 م د سنة 2013 إلى 2,976 م د في 31 ديسمبر 2014.

مستحقات المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2014 تراجعا بنسبة 15,4% ليبلغ 96,424 م د مقابل 113,942 م د سنة 2013.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الإستهلاكات 7,551 م د في موفى سنة 2014 مقابل 6,618 م د في نهاية سنة 2013.

محفظة المساهمات:

إنخفض المبلغ الصافي للمساهمات بـ 187 أد أي من 2,537 م د سنة 2013 إلى 2,350 م د في 31 ديسمبر 2014. ويمثل هذا الإنخفاض مخصصات المدخرات لسنة 2014 .

أصول أخرى:

إرتفع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 3,323 م د أي بنسبة 14,8 % إذ بلغ 25,822 م د في موفى سنة 2014 مقابل 22,499 م د في نهاية سنة 2013. ويمثل أساسا مستحقات بعنوان عمولات التصرف في خطوط التمويل ومبالغ في طور التسوية.

3.2- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض والمساهمات المكتتبة خلال سنة 2014 تراجعا طفيفا بنسبة 3,1% مقارنة بسنة 2013 حيث تقدر هذه التعهدات بـ66,752 م د في 31 ديسمبر 2014 مقابل 68,921 م د في 31 ديسمبر 2013.

إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 554,290 م د سنة 2013 إلى 617,590 م د في موفى سنة 2014. وتمثل بالخصوص الضمانات على القروض المقدمة من الصندوق الوطني للضمان (584,008م د) والتمويلات المسندة على إعتمادات ميزانية الدولة (33,582 م د).

كما إرتفعت الخصوم المحتملة لتبلغ في موفى سنة 2014 ما قدره 880 أ د مقابل 641 ألف ينار في نهاية سنة 2013.

4.2- النتائج:

الناتج البنكي الصافي

سجل الناتج البنكي الصافي تطورا ملحوظا من 17,324 م د سنة 2013 إلى 22,962 م د خلال سنة 2014 أي بزيادة قدرها 32,5%.

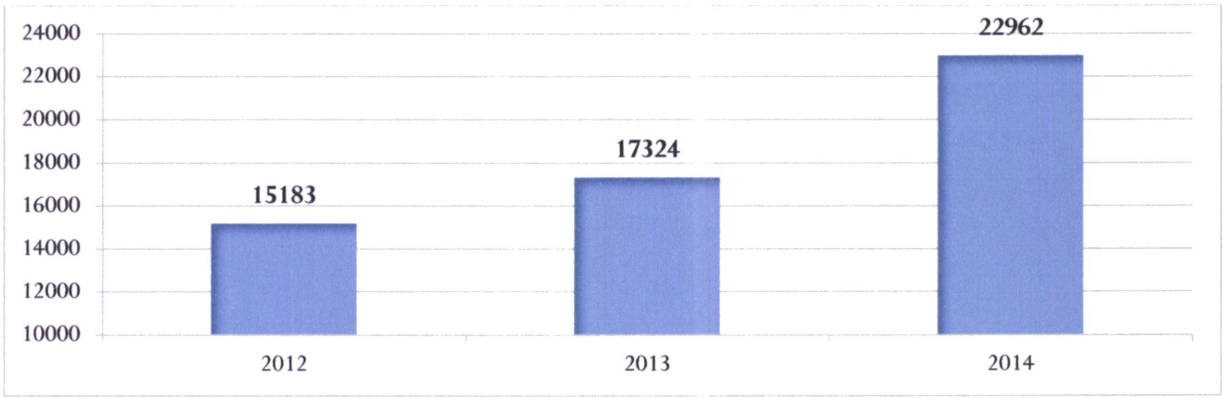

وتمثل المداخيل المتأتية من الفوائد **83,2%** من الناتج البنكي الصافي خلال سنة 2014.

سجلت حصة العمولات من الناتج البنكي الصافي ارتفاعا بـ 38,7% خلال سنة 2014 لتبلغ 3,849 م د مقابل 2,775 م د خلال السنة الماضية رغم تسجيل تراجع ملحوظ في عمولة التصرف في القروض الصغيرة (453 أ د).

ويبرز الرسم التالي هيلكة الناتج البنكي الصافي للبنك خلال سنة 2014:

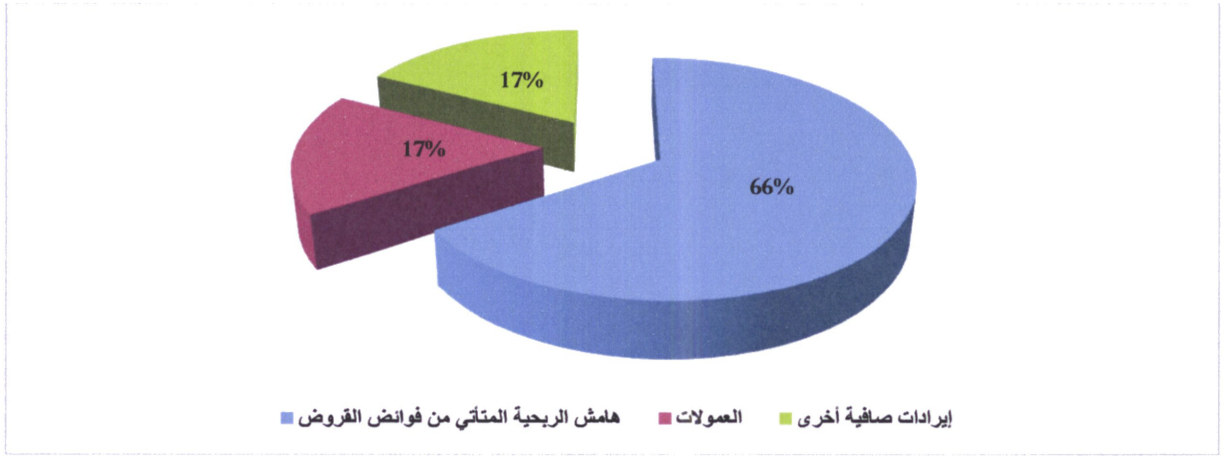

النفقات العامة :

سجلت الأجور وأعباء النفقات العامة ارتفاعا من 12,863 مليون دينار خلال سنة 2013 إلى 15,223 مليون دينار سنة 2014 متأتية أساسا من تنفيذ الهيكل التنظيمي للبنك وتوحيد المنح المسندة للموظفين بالنسبة للبنوك العمومية كما يبرزه الرسم التالي:

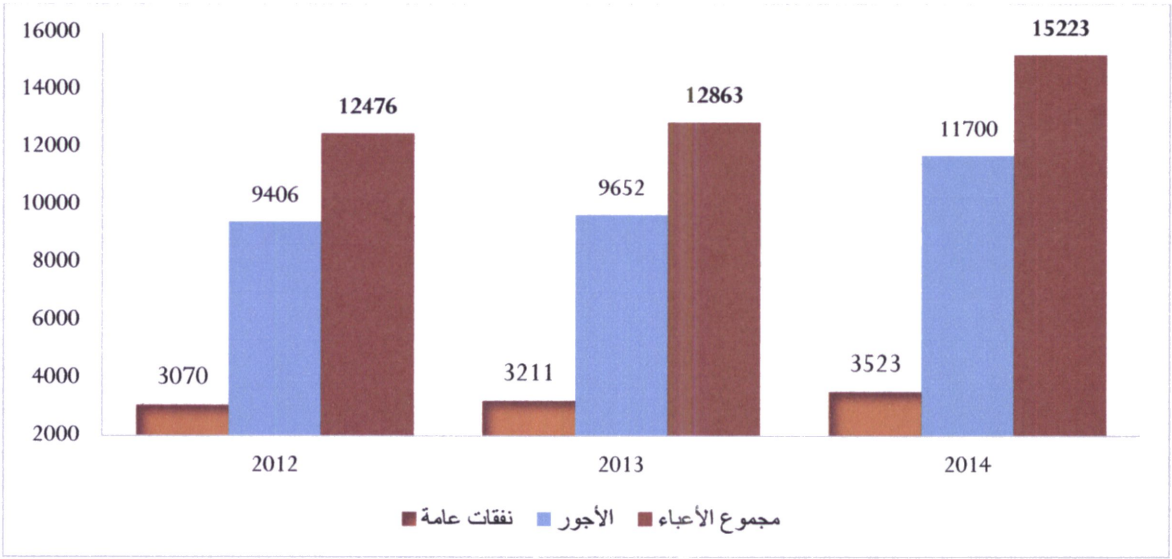

بلغت نسبة تغطية الأجور بالعمولات 32,9% خلال سنة 2014 مقابل 28% في سنة 2013 .

وتبعا لمستوى النفقات العامة فقد بلغ مؤشر الإستغلال في نهاية سنة 2014 (بدون إعتبار الإستهلاكات)، 66,30% مقابل 74,25% خلال سنة 2013 مسجلا بذلك تطور إيجابيا بـ 8 نقاط بين 2013 و2014.

النتيجة الصافية:

سجل البنك نتيجة صافية ايجابية بـ 3,582 مليون دينار في سنة 2014 مقابل نتيجة سلبية بـ 120 ألف دينار سنة 2013 .

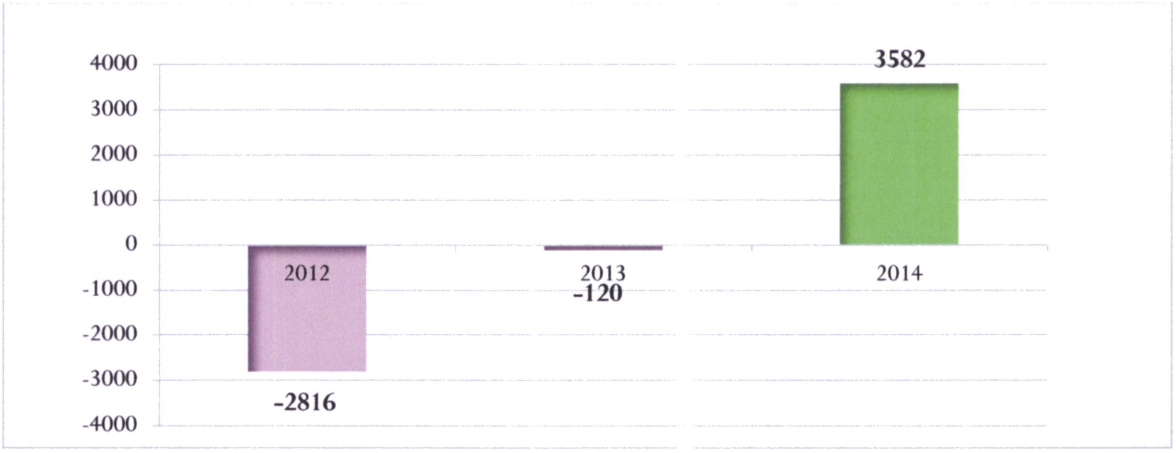

V- مشاريع قرارات الجلسة العامة العادية

(الأربعاء 4 نوفمبر 2015)

مشاريع قرارات الجلسة العامة العادية
(الأربعاء 4 نوفمبر 2015)

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 4 نوفمبر 2015، إذ تسجل عدم إنعقادها في الآجال القانونية الخاصة بشركات المساهمة العامة، فإنها تصادق على هذا التأخير بإعتباره لا يسبب أي ضرر لمصالح المساهمين وتبرأ إبراءا تاما وكاملا وبدون تحفظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوصه.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 4 نوفمبر 2015 بعد إطلاعها علـى:

- تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية المتعلقة بنشاط البنك المختوم في 31 ديسمبر 2014،
- تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقريري مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2014 كما وقع عرضهما عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الثالث:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2014 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 29 من القانون 65 لسنة 2001 المتعلق بمؤسسات القرض.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2014.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الخامس:

تقرر الجلسة العامّة العادية، بناءا على اقتراح مجلس الإدارة، تخصيص نتيجة سنة 2014 على النّحو التّالي:

	المبلغ بالدينار
نتيجة الفترة (2014)	3 582 191,324
مجموع النتيجة المؤجلة في 31-12-2013	(5 174 471,409)
مجموع النتيجة قبل التخصيص في 31-12-2014	**(1 592 280,085)**
الإحتياطات القانونية (5%)	-
صندوق الإعانة والحيطة الاجتماعية (الصندوق الاجتماعي)	-
النتائج المؤجلة في نهاية الفترة	**(1 592 280,085)**

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار السادس:

عملا بأحكام الفصل 17 من النّظام الأساسي للبنك، تصادق الجلسة العامّة العادية على تسمية أعضاء جدد بمجلس الإدارة الأتي ذكرهم:

- السيد ..... عضو مستقل لتولي رئاسة لجنة المخاطر تعويضا للسيد منصف كشو.

وتنتهي مدته النيابية بانعقاد الجلسة العامة العدية التي ستنظر في حسابات سنة 2017.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار السابع:

تقرر الجلسة العامة العادية إسناد مكافآت حضور لفائدة أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم المتعلق بالسنة المالية 2014. وتحدد قيمتها بـ 5000 دينار لكل عضو.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الثامن:

تقرر الجلسة العامة العادية إسناد منح خصوصية إضافية لفائدة أعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر الذين لهم صفة عضو بمجلس الإدارة من دون رؤساءها وتحدد قيمتها بـ750 دينار خام للعضو الواحد عن كل إجتماع، ولا يتجاوز المبلغ السنوي الخام لهذه المنح أربعة آلاف وخمسمائة (4500) دينار لكل عضو.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار التاسع:

بناءا على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 3 جويلية 2015، تصادق الجلسة العامة العادية على إحداث هيئة شرعية للبنك التونسي للتضامن وعلى اللائحة التنظيمية الملحقة لهذا القرار والتي تضبط مهام الهيئة الشرعية وتركيبتها وطرق سيرها وعلاقتها بالإدارة التنفيذية.

كما تصادق على تعيين السيد منير تليلي رئيسا للهيئة الشرعية والسيد محفوظ الباروني عضو لها لمدة ثلاث سنوات (2015-2016-2017) وإسناد منح خصوصية لفائدتهم مقابل أعمالهم بالهيئة الشرعية وتحدد قيمتها بخمسة آلاف دينار صافية سنويا لكل واحد منهما.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار العاشر:

لمجابهة حاجياته الآنية من الموارد المالية، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في الإقتراض من الخارج وفي إصدار قرض أو عدة قروض رقاعية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 30 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2015.

وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....

القرار الحادي عشر والأخير:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة لحامل مضمون أو نظير من محضر الجلسة ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بـ.....